TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.8/Add.1
26 November 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية
الدورة الثالثة
جنيف، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية عن دورتها الثالثة

(٢٣-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)

المقررة: السيدة سيما إيفازوفا (أذربيجان)

البند ٤ من جدول الأعمال

المتكلمون:

الأمانة
الأرجنتين (بالنيابة عن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)
الهند (بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين)
موريشيوس (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)
كوبا
الولايات المتحدة الأمريكية
الاتحاد الروسي
النمسا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)
اليابان
الصين
أوغندا
سويسرا

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.
وينبغي إرسال طلبات إدخال التعديلات على البيانات في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section
Room E. 8102
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5654/5655

أثر التجارة الإلكترونية وأهميتها بالنسبة إلى نمو التجارة والتنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- كان معروضا على اللجنة، من أجل نظرها في هذا البند، الوثائق التالية:

"آثار المقترحات الأخيرة الرامية إلى إقامة إطار عالمي للتجارة الإلكترونية على التجارة والتنمية" (TD/B/COM.3/17)؛

"قضايا السياسة العامة المتصلة بإمكانية المشاركة في التجارة الإلكترونية" (TD/B/COM.3/16)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: تنمية الموارد البشرية" (TD/B/COM.3/13-TD/B/COM.3/EM.6/3)؛

"منهجية لتقييم الكفاءة في التجارة: استيفاء" (TD/B/COM.3/15).

٢- قال ممثل أمانة الأونكتاد، وهو يعرض البند ٤ من جدول الأعمال، إن التجارة الإلكترونية هي مجال كان فيه للأونكتاد وللمؤسسات الشقيقة له، ولا سيما مركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، بداية رائدة، فقد تناول القضية في وقت مبكر هو عام ١٩٩١، عندما بُدئ في برنامج الكفاءة في التجارة. ومنذ ذلك الحين فإن المجتمع الدولي قد بدأ يكرس اهتماما أكبر للقضايا الرئيسية التنظيمية والقانونية والاقتصادية والتقنية المتعلقة بالسياسات والتي ترتكز عليها التجارة الإلكترونية. وقد رُئي في المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بموضوع "عالم بلا حدود"، وفي اجتماع "شركاء من أجل التنمية" الذي عـُقد في ليون، أن تصميم وتنفيذ إطار عالمي للتجارة الإلكترونية يتطلب معاملة البعد الإنمائي بوصفه مسألة ذات أولوية. وقد نـُظر في هذا السياق إلى هذا العمل وأهميته بالنسبة إلى الأونكتاد على أنه يتسم على نحو متزايد بأهمية مركزية.

٣- وأضاف أن من المهم تناول قضية التنمية والتجارة الإلكترونية في الوقت الذي يـُوضع فيه سؤالان على الأقل في الاعتبار هما: ما هي الشروط التي تكون في ظلها البلدان النامية قادرة على الوصول إلى التكنولوجيات والهياكل الأساسية والمعارف الضرورية لكي تشترك على نحو نشط في التجارة الإلكترونية العالمية؟ كذلك، وبافتراض أن إمكانية الوصول هذه قائمة، كيف يمكن للبلدان النامية ولمؤسساتها أن تستفيد منها؟ وبعبارة أخرى، ما هو نوع المحتوى الذي سيجري تناوله على هذه الشبكات العالمية؟ وقد جرى تناول هذين الموضوعين في الاجتماع الذي عـُقد في ليون وفي الوثائق المتعلقة بالتجارة الإلكترونية التي أُعدت من أجل الدورة الراهنة للجنة. وهذا العمل سيتسم بأهمية أكبر حتى من الآن مع اقتراب عقد المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية، ومع استعداد الأونكتاد لمؤتمره العاشر الذي سيـُعقد في بانكوك.

٤- ومضى قائلا إنه عقب صدور توصيات اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: تنمية الموارد البشرية"، فإن الأمانة تتلقى عددا متزايدا من الطلبات من الأعضاء لتطوير برنامجها المتعلق بالتدريب وتنمية الموارد البشرية في مجال التجارة الإلكترونية، ولذلك فإن عددا من

المنتجات المحددة قد استُحدث، وخاصة في إطار برنامج تطوير التدريب في ميدان التجارة الدولية (TRAINFORTRADE).

٥- وفيما يتعلق بطلب اللجنة تقديم تقرير مرحلي عن تقدم عملية تقييم الكفاءة في التجارة، فإن الأمانة قد اقترحت نهجاً منقحاً ومبسطاً. ويرتكز هذا الاقتراح على دراسة عملية أُجريت منذ بضعة أشهر في كمبوديا.

٦- وعرض التقرير المرحلي الذي يصف الطرق التي قامت بها "شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة" بتنفيذ التوصيات التي وضعتها اللجنة في دورتيهما الأوليين. وقال إنه قد تم تحقيق الكثير، على الرغم من عبء العمل الشديد المتولد عن الأعمال التحضيرية لاجتماع ليون وعن تقلص الموارد الخارجة عن الميزانية.

٧- وقدم وصفاً موجزاً لنتائج اجتماع "شركاء من أجل التنمية". وقال إن التغذية المرتدة توحي بأن الروح الإيجابية التي أُبديت في الاجتماع ستستمر في المستقبل، وإن الأونكتاد سيتمكن من استخدام الزخم المتولد عن ليون في الإعداد على أفضل وجه ممكن للأونكتاد العاشر. وأوضح أنه قد جرت في ليون محاولة شيء جديد وأنه قد تم تحقيق شيء جديد. وستعتمد المناقشات الراهنة على هذا النجاح وهي تؤكد أن الأونكتاد، كما أراد منشؤوه، هو عمل حقيقي من عوامل التغيير من أجل التنمية.

٨- وتكلم ممثل الأرجنتين، باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فأكد على أهمية التجارة الإلكترونية من أجل التنمية، وأعرب عن الأمل في أن يجري استخدام التجارة الإلكترونية وتبادل البيانات الإلكتروني لمساعدة بلدان أمريكا الوسطى في جهودها الرامية إلى التغلب على الآثار التدميرية المترتبة على إعصار ميتش.

٩- وأشار إلى أن شبكة الإنترنت قد نمت نمواً مرموقاً، فازدادت من مليون مستعمل في عام ١٩٩٢ إلى قرابة ١٠٠ مليون مستعمل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ووفقاً لوثائق الأونكتاد، فإنه يوجد الآن نحو ٨,٥ ملايين مستعمل في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومن المتوقع أن يكون عددهم ٣٤ مليوناً في عام ٢٠٠٠. كذلك فإن عدد المواقع على الشبكة الإلكترونية العالمية من المتوقع أن يزداد إلى ٠٠٠ ٥٠٠ في عام ١٩٩٩.

١٠- وأضاف أن التجارة الإلكترونية قد بدأ يكون لها تأثير على الأشكال التقليدية للتجارة وما يتصل بها من خدمات، وأن من المنتظر أن يكون لها بشكل لا بد منه تأثير على العلاقات بين قطاع الأعمال والمستهلكين والحكومات. وفي الوقت نفسه، فإن إطار التجارة الإلكترونية تجري دراسته من جانب عدد من المؤسسات، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، وتواجَه البلدان النامية بمفاوضات ترمي إلى تنظيم وتحديد استعمال المراسلات الإلكترونية في المستقبل. وأوضح أن أعمال الأونكتاد تتسم بأهمية خاصة في التركيز على الجوانب الإنمائية للتجارة الإلكترونية، وأن الأونكتاد يحتاج إلى استخدام قدرته التحليلية لتقييم التأثير الاجتماعي والاقتصادي للتجارة الإلكترونية على التنمية في منطقة أمريكا اللاتينية

والبحر الكاريبي. وستستفيد جهات الأعمال المحلية استفادة كبيرة من وضع مبادئ توجيهية ومن التدريب في مجال التجارة الإلكترونية.

١١- وقال إنه ينبغي في المناقشات الوشيكة في الدورة الراهنة للجنة بشأن طرق تيسير إمكانية وصول البلدان النامية إلى التجارة الإلكترونية، توجيه الاهتمام إلى الحاجة إلى تحديد الطرق المناسبة لتحسين إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وخاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني والآثار الاقتصادية والمالية. وأشار إلى أن برنامج النقاط التجارية التابع للأونكتاد عنصر هام ينبغي أن يوضع في الحسبان في هذه العملية. ولذلك فإنه أوصى بعقد اجتماع خبراء، يشترك فيه ممثلون من النقاط التجارية، في عام ١٩٩٩ لمناقشة المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية.

١٢- وقال ممثل الهند، متحدثا بالإنابة عن المجموعة الآسيوية والصين، إن الأونكتاد هو حلقة حيوية في سلسلة الثقة والتفاهم المتبادل اللذين ينبغي بناؤهما وتعزيزهما في مجال التجارة الالكترونية. ومضى يقول إن المنطقة الآسيوية كانت أحد المصادر الرئيسية في العالم لتكنولوجيا المعلومات ومعداتها وخدماتها خلال العقدين الماضيين. وأشار إلى أن تتمتع المنطقة بمستوى عال من التعليم والإلمام بمبادئ الحاسوب يجعلها عنصرا فعالا رئيسيا يمكن أن يلعب دورا في التجارة الالكترونية العالمية. وأضاف قائلا إن عددا كبيرا من البلدان الآسيوية قد شارك في صياغة الاقتراحات المتعلقة بالتجارة الالكترونية والتي قدمها محفل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وكانت هذه الاقتراحات التي طرحتها مجموعة إقليمية من البلدان من أكثر الاقتراحات تقدما. لكنه أوضح أن آسيا تشمل أيضا عددا من أفقر بلدان العالم، وهي بلدان لن تتحقق فيها التجارة الالكترونية ما لم يتم التصدي للقضايا الأساسية المتصلة بتوافر البنية الأساسية للمعلومات وتنمية الموارد البشرية. وقال إن اجتماع ليون قد أتاح فرصة كبيرة للتصدي لهذه القضايا. ولاحظ بارتياح أن الدراسة النموذجية الأولى لتقييم الكفاءة التجارية قد نفذت في بلد آسيوي من أقل البلدان نمواً. وأعرب عن أمله في أن تشهد الشهور القليلة المقبلة تجدد اهتمام المانحين ببرنامج النقاط التجارية، نظرا لأن التطورات التي شهدها البرنامج مؤخرا في عدد من البلدان الآسيوية كانت إيجابية للغاية. وقال إن باستطاعة اللجنة الإسهام بدور مهم في تعزيز أسلوب معالجة التجارة الالكترونية في الأونكتاد العاشر الذي سيكون هذا الموضوع من أهم بنود جدول أعماله.

١٣- ومضى يقول إن على الأونكتاد بذل جهود لتحسين أوجه قصور البنية الأساسية التي تعاني منها البلدان النامية حاليا من حيث أجهزة الحواسيب والإطار القانوني وتنمية الموارد البشرية، لتمكين تلك البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، من الاستفادة من التجارة الالكترونية وتجنب التهميش. وأشار إلى أن من واجب الأونكتاد المشاركة بفعالية في جميع المحافل الدولية التي يتم فيها تطوير القواعد والمعايير الدولية للتجارة الالكترونية، لحماية مصالح البلدان النامية.

١٤- وقال ممثل موريشيوس، متحدثا بالإنابة عن المجموعة الافريقية، إنه لا مفر من تأثير التجارة الالكترونية بشكل جوهري على أسلوب إدارة الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات التجارية والمالية، والترفيه والاتصالات. ومضى يقول إنه في هذه الظروف، لن يكون هناك محل للمتفرجين، وستكون تحالفات التعاون والتآزر أمرا مألوفا. وأشار إلى أن هذه التطورات الإيجابية ستكون لها نتائج وانعكاسات بعيدة المدى على البنية التحتية الأساسية، والقضايا القانونية والتنظيمية، وحقوق الملكية وغيرها من القضايا التجارية والتقنية والمالية المتصلة بالتجارة الالكترونية. ودعا إلى عدم إغفال البعد الإنمائي وإلى استفادة

الأونكتاد من ميزته النسبية على نحو يكفل التنسيق والتضافر في عمل جميع المنظمات المختصة والمجتمع الدولي بصورة عامة بغية تجنب مخاطر التهميش. وأشار إلى ضرورة استفادة البلدان النامية، ومشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم، من فوائد تنمية التجارة الالكترونية موضحا أن تحقيق ذلك يتطلب منها الالتزام بتلك التنمية، على نحو ما فعله الوزراء الأفارقة الذين وافقوا على إعلان منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الالكترونية العالمية في أيار/مايو ١٩٩٨.

١٥- وقال ممثل كوبا إن التجارة الالكترونية هي مظهر آخر من مظاهر ضغوط العولمة. وأشار إلى ضرورة إيجاد حل لمشاكل الموارد البشرية والتكلفة المالية للانتفاع بشبكة انترنت لتلافي تزايد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وقال إن الخصخصة ليست الحل الوحيد لتلك المشكلة. ورأى أن الخطوة الأولى في تنمية التجارة الالكترونية في البلدان النامية هي تحسين العلاقات داخل قطاع الأعمال وبين الحكومة وقطاع الأعمال. وقال إن هذه الاستراتيجية ستساعد في زيادة كفاءة الحكومة والمشاريع على حد سواء وستؤدي إلى تحسين قدرتها التنافسية.

١٦- وأيد فكرة وجود قواعد وأنظمة بسيطة ومرنة للتجارة الالكترونية، على ألا يؤدي ذلك إلى إضعاف سيادة الدولة، مشيرا إلى ضرورة تمتع الدولة بالقدرة على حماية المصالح الحيوية الوطنية. وأشار أيضا إلى أهمية تيسير التجارة وتنمية المشاريع في بيئة دولية ملائمة تخلو من التدخل في سيادة أي دولة ومن التدابير التجارية التقييدية ومن الممارسات التي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي الراسخة ومن القوانين الأحادية الجانب والخارجة عن نطاق التشريع الوطني.

١٧- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه ينبغي مناقشة التقرير المرحلي الذي أعدته الأمانة عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها، أثناء الدورة، لتحديد مدى ملاءمة وضرورة اتخاذ مزيد من الاجراءات. ومضى يقول إن باستطاعة الأونكتاد القيام بدور في مساعدة البلدان النامية على فهم آثار التنمية المتصلة بالتجارة الالكترونية على السياسات. ورأى أن أنسب دور للأونكتاد هو دور غرفة المقاصة التي تتولى تحليل المعلومات للبلدان النامية. وقال إن باستطاعة الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع المنظمات المختصة، أن ينشئ قاعدة بيانات عن حالة الاتصال الحاسوبي في البلدان النامية، موضحا أنها ستفيد البلدان المتقدمة الراغبة في تقديم المساعدة في تلك المجالات. وأشار إلى أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سيدلي ببيان هام عن التجارة الالكترونية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وإلى أن تفاصيل ذلك البيان ستتاح على شبكة انترنت وفي نسخة للأقراص الصلبة.

١٨- وقال إنه في انتظار نتيجة التحقيقات التي يجريها حاليا مكتب المراقبة الداخلية، ينبغي حذف أي إشارة إلى مشروع SEAL (وصلة التحقق الالكتروني الآمنة) من موقع الأونكتاد على شبكة ويب، وينبغي عدم تنفيذ مشروعات SEAL قبل الحصول على ترخيص من اللجنة. وفضلا عن ذلك ينبغي عدم النظر في إمكانيات التجارة الالكترونية قبل مناقشة تقييمها في الاجتماع المقبل للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

١٩- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن أوجه التقدم الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعيد تشكيل الوسائل التي تتم بها التجارة الدولية، اذ أنها تربط بين المشتركين من أنحاء مختلفة من العالم في سوق

الكترونية واحدة. ونظرا لولاية الأونكتاد بوصفه الهيئة الرئيسية بالأمم المتحدة للمسائل المرتبطة بالتجارة والتنمية، فإنه يحبّذ اشتراك الأونكتاد في تناول مسائل التجارة الالكترونية.

٢٠- وحتى الآن، تقتصر التجارة الالكترونية على البلدان المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والبلدان الأوروبية، لأن تطور هذه التجارة يعتمد اعتماداً شديداً على وجود كتلة حرجة من مستخدمي الإنترنت. ولا تزال البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مقيَّدة بالتكلفة المرتفعة نسبيا للوصول الى شبكة الإنترنت واستخدامها. وهناك حاجة الى معالجة مسألة الظروف غير المتكافئة في هذا المجال، وكذلك في مجال إتاحة الموارد المالية والبشرية، كيما تتحول التجارة الالكترونية الى أداة عالمية للنمو والتنمية بالنسبة للمجتمع الدولي بأكمله. وينبغي أن تنهض الحكومات بدور نشط في هذا الصدد، لا بصفتها التنظيمية فحسب وإنما أيضا كجهات مشاركة فعالة وكذلك، من الناحية المثالية، كمصدر تمويل للتدريب والدعم الأساسي للشركات التي تحاول الدخول الى مجال التجارة الالكترونية.

٢١- وبغية تيسير تطوير التجارة الالكترونية وزيادة منافعها بالنسبة لجميع المشتركين، أعدَّ عدد من الحكومات مقترحات تتعلق بإطار عالمي للتجارة الالكترونية. ويؤيّد الاتحاد الروسي تأييدا كاملا أنشطة الأونكتاد في ذلك المجال، بما فيها الاجتماع الذي عـُقد مؤخراً في ليون، وهو مقتنع بأن الأونكتاد يستطيع أن يساهم بدرجة عالية في تهيئة بيئة قانونية متسقة وشفافة للتجارة الالكترونية في المستقبل.

٢٢- وقال ممثل النمسا متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي إن التجارة الالكترونية تحولت بسرعة الى إضافة جذابة للوسائل التقليدية للتجارة بالنسبة للمشاريع في البلدان النامية، وإنها أصبحت تولّد ممارسات تجارية جديدة. ويعتبر عمل الأمانة التحليلي مفيداً في مساعدة الحكومات على تحسين سبل تحديدها للمصاعب التقنية والبشرية والمالية والقانونية التي تواجهها الشركات في البلدان النامية للحصول على التكنولوجيات الجديدة واستخدامها. وكان اجتماع الخبراء المعني بـ "ببناء القدرات في مجال التجارة الالكترونية: تنمية الموارد البشرية" مفيدا بوجه خاص في هذا الصدد.

٢٣- وقال ممثل اليابان إن التجارة الالكترونية تتيح فرصا كبيرة للبلدان النامية لأنها تزوِّد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بأفكار مبتكرة للتنافس مع المشاريع الكبيرة دونما حاجة الى أحجام كبيرة من الاستثمار الرأسمالي أو البنى الأساسية الضخمة. وينبغي عدم إغفال الأهمية الممكنة للتجارة الالكترونية بين البلدان النامية. ذلك أن التجارة الالكترونية نظام يسمح بالمعاملات السريعة ولكنه ينطوي أيضا على عقبات. ومن ثم، ينبغي تشجيع البلدان النامية على العمل على تيسير التجارة من خلال تهيئة البيئة اللازمة، مثل العمليات التجارية والبنى الأساسية، للسماح للمشاريع بأن تستفيد استفادة كاملة من منافع التجارة الالكترونية.

٢٤- وقال ممثل الصين إن تأثير صناعة تكنولوجيا المعلومات على الاقتصاد الوطني أكبر بكثير من تأثير الصناعات التقليدية. فقد أخذت التجارة الالكترونية، التي تتسم بالكفاءة العالية والتكاليف المنخفضة والعائد المرتفع والطابع العالمي، تحل محل الهياكل التقليدية الاقتصادية والتجارية، وسيكون لها بالتأكيد تأثير بعيد المدى على الاقتصاد والتجارة في العالم.

٢٥- وقد وضعت الصين مؤخراً استراتيجية وطنية لتنمية المعلومات والاقتصاد من خلال الانترنت. وكانت الصين هي أول بلد ينشئ مركزا لتنمية نقاط التجارة بعد الأونكتاد التاسع؛ وتوجد الآن ثلاث نقاط للتجارة

في بيجينغ وشنغهاي وويفنغ. وأنشأت أيضا شبكة للتجارة الالكترونية تضم عددا كبيرا من وحدات المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية، واستهلت بنجاح طرح أول عطاء لها في مجال التجارة الالكترونية الخارجية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٢٦- غير أنه توجد أيضا مشاكل تواجه تطوير التجارة الالكترونية، مثل عدم إدراك أهميتها على مستوى المشاريع، والافتقار الى التكنولوجيا والبنى الأساسية الالكترونية والتقنيين المؤهلين؛ وتوجد أيضا مشاكل مالية وقانونية مرتبطة بذلك.

٢٧- وأوصى بأن تُبذل جهود لتعزيز الوعي بالتجارة الالكترونية بين البلدان، وبأن يؤخذ في الاعتبار اختلاف مستويات التنمية بين البلدان عند وضع إطار تنظيمي عالمي، وهو إطار ينبغي له أن ينتهج نهجاً تدريجياً. وينبغي أيضا أن تقدم البلدان المتقدمة المساعدة التقنية والأموال الى البلدان النامية لبناء قدراتها وهياكلها الأساسية كيما يتسنى تحقيق التوازن في تطوير التجارة الالكترونية. ولئن كان ينبغي الاعتراف بالدور الإيجابي للقطاع الخاص في تطوير التجارة الالكترونية، فيتعين أيضا عدم إغفال دور الحكومات في صياغة السياسات والمبادئ التوجيهية على مستوى الاقتصاد الكلي.

٢٨- وقال ممثل أوغندا إن التجارة الالكترونية تتيح فرصا وتحديات للبلدان النامية، وتوفر لها امكانية "القفز الى الأمام" في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي. وأبرز أوجه التباين الشديد في الحصول على الخدمات، حسبما وردت في الوثيقة TD/B/COM.3/16، وبصفة خاصة الوضع الضعيف للبلدان الأفريقية. ذلك أن الاتصالات في المناطق الريفية في أفريقيا تعتبر مشكلة لعدم وجود خدمات الهاتف السلكية. وفي تلك المناطق، لا يتسنى الوصول الى شبكة الإنترنت إلا من خلال الهواتف المحمولة أو الوصلات المرتبطة بالأقمار الاصطناعية، وهي أكثر تكلفة. ومن الضروري إنشاء البنى الأساسية اللازمة وتوفير سبل تنمية الموارد البشرية.

٢٩- وقد قدِّمت مقترحات رئيسية بشأن وضع إطار عالمي للتجارة الالكترونية، على أن تبحث منظمة التجارة العالمية مسألة القواعد واللوائح اللازمة بهذا الشأن. وعلى الأونكتاد دور حيوي يؤديه في مساعدة البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، بغية التعرُّف على المسائل الواجب بحثها داخل نطاق أي إطار عالمي يتم وضعه. وأعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزه الأونكتاد في مجال إنشاء نقطة للتجارة في أوغندا، وفي مجال تنمية بناء القدرات في ميدان الالكترونيات. وكان اجتماع ليون مفيداً في إتاحة الفرصة للبلدان النامية للاتصال بممثلي الحكومات ودوائر الأعمال والمجتمع المدني.

٣٠- وقال ممثل سويسرا إن التجارة الالكترونية تتطور بسرعة وأن الأمر يحتاج الى أن تشترك فيها البلدان النامية اشتراكا نشطاً لزيادة مشاركتها في التجارة العالمية في السلع والخدمات. وينبغي أن تكون الأولوية التي تتوخاها البلدان النامية هي تهيئة البنى الأساسية اللازمة للاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وعلى القطاع الخاص دور حاسم يؤديه في مجال وضع الضوابط التي ستنظم التجارة الالكترونية. ودور الدول في هذا الصدد حيوي أيضا، ولكن ينبغي أن تقتصر السياسات الحكومية على حماية المصالح الخاصة.

٣١- ومن الضروري، بالنظر الى وجود عدة آليات لإصدار الشهادات، تطبيق مبدأ عدم التمييز والأداء التفاعلي بين هذه الآليات، وبصفة خاصة من خلال الاعتراف المتبادل بالشهادات والتوقيعات الالكترونية. غير أن التكنولوجيا في هذا المجال تتطور بسرعة الى الحد الذي يصعب عنده اعتماد نهج من أعلى الى أسفل إزاء هذا الموضوع.

- - - - -